موقف الماوَردي من الترجيح بين القراءات في تفسيره (النُكت والعيون)

AL- Mawardi's position on weighting between readings in his interpretation (AL Nokat and ALoyon)

هناء خالد الشاوي (طالبة ماجستير)
د. صبحي قصاب
جامعة البعث (سورية)
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية
hanaalshawi77@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/04/23	تاريخ القبول: 2020/05/23	تاريخ النشر: 2020/06/20

الملخَّص:
تناولت هذه الدراسة موقِف عالمٍ من علماء التفسير، وهو أبو الحسن الماوَردي، من مسألة الترجيح بين القراءات القرآنية في تفسيره: (النكت والعيون)، وعرّجَتْ على تعريف الترجيح لغةً واصطلاحًا، ورأي العلماء بالترجيح، ورصدتْ أربعَ صور من صور ترجيح الماوَردي بين القراءات، وهي: ترجيحه بين قراءتين متواترتين، وترجيحه قراءة متواترة على قراءة شاذة، واستحسانه إحدى القراءتين، وعدم ردّه على من يعيب القراءة. وخلُصت الدراسة إلى أنّ الماوردي لم يكن متعرّضًا للترجيح بين القراءات إلّا في مواضع محدودة، توزّعتْ في كامل تفسيره، ممّا يوحي بأنّه ينظر للقراءات نظرةً فيها الكثيرُ من التقديس.
الكلمات المفتاحية: موقِف، الماوَردي، الترجيح، القراءات

Abstract:
This study addressed the position of a scientist of the interpretive scholars, Abu al-Hasan al-Mawardi, on the Case of weighting between the Qur'anic readings in his interpretation of AL Nokat and Aloyon, and introduced the definition of weighting in language and terminology, and the opinion of the scholars weighting, and monitored four ways of weighting al-Mawardi between readings, namely: weighting between Two frequent readings, frequent reading over an odd reading, one of the readings, and not responding to those who are dying of reading. The study concluded that al-Mawardi was only weighted between readings in limited places, which were distributed throughout its interpretation, suggesting that the readings were viewed with a great sense of reverence.
Keywords: Position, al-Mawardi, Weighting, Readings

مقدّمة:

يُعَدُّ (علمُ القراءات) من أشرف العلوم، وأعلاها شأنًا، لأنّه من ألصقها بالقرآن الكريم، ولذا فقد اعتنى العلماء بجمعه، ودراسته، فبرز من القرّاء من تفرّغوا لتعلُّمه، وتعليمه، ومن المفسّرين من اهتموا بعرض القراءات، وبيان معانيها، ونتج عن هذا الاهتمام أنْ توجّه بعض المفسرين إلى بيان مزايا ومحاسن (القراءات)، وترجيح ما وجدوه متّفِقًا مع قواعد اللغة، والمعاني المرضيّة لديهم. وفي المقابل برز علماء تصدّوا لهذا الفكر، فوجّهوا اهتمامهم إلى الدفاع عن (القراءات) التي طعن بها غيرهم، وبيان مزاياها، والاستشهاد لها، ونتج عن هذا الأخذ والردّ مسألة (الترجيح بين القراءات) التي غدت من أبرز المسائل المتعلّقة بهذا العلم.

وإنّ الناظر في تفسير (الماوَرديّ) يجد أنّه قد نأى بنفسه عن التكلُّم في القراءات من حيث (الترجيح)، و(الاختيار)، و(الردّ)، و(القبول)، فـ (الماوَرديّ) الذي صال وجال في بيان المعاني التفسيرية والترجيح بينها، لا نجد له اختيارًا في القراءات على عادة المفسرين، كما أنّه لم يكن من المكثرين من (الترجيح بين القراءات)، فقد كانت عنايته متجهة لبيان معانيها، وضبطها، وعزوها، وتوجيهها، إلا أنّ ثمة مواضع معدودة لا بأس في إلقاء الضوء عليها، ظهر فيها (الماوَرديّ) مُرجّحًا بين قراءتين متواترتين، أو مُستحسنًا إحداهما، أو ذاكرًا طعن أحد القُرّاء في قراءة أخرى من دون تعقيب أو ردّ. ولعلّ في بسط الأمثلة فضل بيان.

ويحسُن بنا قبل عرض الأمثلة أن نعرّف بالإمام (الماوردي)، وتفسيره، ونبيّن معنى (الترجيح) لغة واصطلاحًا، ورأي العلماء به.

التعريف بـ (الماوَرديّ):

هو (عليّ بن مُحمّد بن حبيب البصريّ الشافعيّ)، يُكَنَّى بـ (أبي الحسن)، ويُلقّب بـ (الماوَرديّ). وُلِد سنة (364ه) أربعٍ وستين وثلاثمئةٍ للهجرة، في (البصرة)، ثم استقرّ به المقام في (بغداد) فسكن (دربَ الزعفرانيّ). ونشأ في العصر العباسيّ في عهد الخليفة (القائم بأمر الله) [1].

يُعدّ (الماوَرديّ) أحد قضاة الدولة العباسية، ومن أكبر فقهائها، وله اليد الطولى في الفقه، والتفسير، والحديث، وعلوم شتى. اقتصرت رحلاته في طلبه للعلم على التنقّل بين (البصرة)، و(بغداد)؛ فأخذ عن (الصَّيْمَري)، و(أبي حامد الأسفراييني)، وغيرهم، ثم تصدّر للتدريس في المدينتين زمنًا وصار مُوَقّرًا عند السلاطين، حتّى فُوِّضَ إليه أمرُ القضاء ببلدان كثيرة[2].

وكانت له منزلته العلميّة المميّزة في العصر الذي عاش فيه، ولا سيّما عند الخلفاء والولاة، وما كان ذاك إلا لعلمه الغزير وتبصُّرِه بأحوال الدولة، فكان أوّلَ من حاز لقب (أقضى القضاة) [3]، سنة (429ه) تسع وعشرين وأربعمئة للهجرة [4].

وقد قال عنه تلميذه (الخطيب البغداديّ): « كَانَ من وُجُوه الفقهاء الشافعيّين، وله تصانيف عدَّة في أصُول الفقه وفروعه... كتبتُ عنه، وكان ثقة» [5].

تُوفّي (الماوَرديّ) يوم الثلاثاء في ربيع الأول من سنة (450ه) خمسين وأربعمئة للهجرة [6]. من تصانيفه: (الحاوي الكبير)، و(أدب القاضي)، و(أدب الدنيا والدين)، و(المضاربة)، و(النكت والعيون) الذي سيكون وعاءً لبحثنا هذا.

التعريف بتفسير (النكت والعيون):

هو تفسير كامل للقرآن، يقع في ستة مجلدات، اقتصر فيه (الماوَرديّ) على تفسير ما خَفِي من الآيات، أمّا الجليّ الواضح فتركَه لفهْمِ القارئ، وقد جمع فيه بين أقاويل السلف والخلف، وأضاف إليه ما ظهر له من مَعنًى مُحتَمل، ورتّبه ترتيبًا بديعًا، فحصر الأقوال الكثيرة، ثم فصّلها الأوّل فالثاني فالثالث، مع (توجيهٍ) لبعض الأقوال و(ترجيحٍ) أحيانًا [7]، و اعتنى بالتفسيرات اللغوية؛ فكان يذكر أصول الكلمات، ويوضّحها بضرب الأمثال، والاستشهاد عليها بالشعر، ويربطها بالمعنى المراد من الآية في عبارة موجزة واضحة البيان[8].

أوّلًا: تعريف (الترجيح) لغة واصطلاحًا:

تعريف (الترجيح) لغة:

(الترجيح) مشتق من مادة: (رَجَحَ)، فالراء، والجيم، والحاء أصل واحد، يدلُّ على رزانة، وزيادة، يُقال: رجح الشيء، وهو راجح، إذا رَزِن، ويقال: رجَّحْتُ الشيء بالتثقيل، أي: فضَّلْتُه، وقوَّيْته، وأرجحَ الميزانَ: أي: أثقله حتى مال [9].

تعريف (الترجيح) اصطلاحًا:

لم أقف على تعريف اصطلاحيّ للمتقدّمين، غير أنّ بعض المتأخرين تصدّوا لتعريف (الترجيح) بقولهم: « هو أن يُرجّحَ أحد العلماء، سواء كان قارئًا أم مفسّرًا، قراءةً على أخرى متواترة كانت أو شاذة لاعتبارات معينة»[10].

وبالنظر إلى هذا التعريف نجد أنّه قد قيّد ترجيح القراءات؛ فجعله للقُرّاء، والمفسّرين، ولو أنّه تركه على إطلاقه لكان أحسن، فالفقهاء قد يرجّحون بين قراءة وأخرى، لترجيح حكم فقهي، واللغويون كذلك وفقًا لقواعدهم وأقيستهم.

ولعلّنا نخلُص إلى أنّ التعريف الاصطلاحي لـ (الترجيح) هو: تفضيل قراءة على أخرى، سواء كانت متواترة أو شاذة لاعتبارات معينة. وهذا التعريف يشمل أيَّ ترجيح للقراءات، ويستوعب أيَّ مُرجَّح، سواء كان من القراء، أو من المفسّرين أو من غيرهم [11].

ثانيًا: رأي العلماء بـ (الترجيح):

من المعلوم أنّ (القراءات) ليست على درجة واحدة من قوة الثبوت، فبعض القراءات مقبولة وصلت إلينا بأسانيد متواترة، أو صحيحة تلحق بالمتواترة حكمًا، وبعضها شاذة منقولة بأسانيد الآحاد، ولذا فتفاوت (القراءات) في الثبوت يقتضي رجحان القراءة الأثبت على غيرها.

إذن، فالترجيح بين (القراءات) يتناول حالات متعددة، فإن كانت المفاضلة بين (قراءة متواترة)، وأخرى (شاذة) فالقراءة المتواترة تُرجَّحُ على الشاذة، وتُقدَّم عليها، لتفاوت القراءتين في الثبوت، وعندها للمفسِّر أنْ يختار المعنى الذي تدلّ

عليه (القراءة المتواترة) دون الآخر الذي تدلُّ عليه (القراءة الشاذة)، وإن كان التوفيق بينهما أَوْلى؛ لأنّه يُثري المعاني التي تدلّ عليها الآيات القرآنية بقراءاتها المتنوعة [12]، أمّا إذا كانت المفاضلة بين (القراءات المتواترة) فلا يجوز ترجيح بعضها على بعض إلى درجة تضعيف وتوهين القراءة المرجوحة، أو إنكارها والطعن فيها، لأنّ جميع (القراءات المتواترة) هي القرآن المُنزَل، وواجب المفسر تجاهها قبولها، ومحاولة التوفيق بينها، وفي ذلك يقول (ابن الجزري): « القراءة سنّة مُتّبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها»[13].

وقد نبّه العلماء على ضرورة الحذر عند (الترجيح بين القراءات)، وذكروا من ذلك ألا يتمّ الترجيح بين قراءتين متواترتين ترجيحًا ينتقص من الأخرى، أو يسقطها، فكلتاهما من القرآن الكريم.

وممن تكلَّم بهذا (الكواشيّ) الذي قال: « ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنّه قد تُرجَّح إحدى القراءتين ترجيحًا يكاد يُسقط الأخرى، وهذا غير مَرضيّ، لأنَّ كلتيهما متواترة » [14].

وهذا ما أكّده (أبو حيّان الأندلسيّ) في قوله: « هذا الترجيح الذي يذكره المفسّرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأنّ هذه القراءات كلّها صحيحة، ومرويّة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكلٍّ منها وجه ظاهر حسَن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة»[15].

أمّا إذا كان الترجيح بين القراءات المتواترة لا يُفضي إلى إسقاط القراءة المرجوحة وإنكارها، فلا بأس به، بشرط بيان سبب الترجيح، أو بيان رجحان القراءة من جهة معينة، كجهة البلاغة، أو التوافق مع معنى الآية وسياقها[16].

ثالثا: صور ترجيح الماوَردي بين القراءات:

أ-ترجيحه بين قراءتين متواترتين:

تبيّن عند استقراء تفسير (الماوَرديّ) أنّه قد يرجّح بين قراءتين متواترتين، مُعبّرًا عن ذلك بلفظ: (أصحّ وأفصح).

ومن ذلك حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ ۖ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ ۖ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ (يوسف، الآية 23)، فرجّح قراءة فتح الهاء في الفعل: (هَيْتَ)، ووصفها بالأصحّ، والأفصح، واستشهد ببيت من الشعر، يقول الماوَرديّ: «(وقالت هَيْت لك) فيه وجهان:

أحدهما: معناه تهيّأت لك... وهذا تأويل من قرأ بكسر الهاء، وترك الهمز، وهي قراءة ابن عامر، ونافع، وابن ذكوان، وابن مسعود، وابن محيصن [17].

الثاني: هلُمَّ لك... وهذا تأويل من قرأ (هَيْتَ) لك بفتح الهاء، وهي قراءة أبي عمرو، وعاصم، وحفص، وحمزة، والكسائي، ومسروق، والحسن، ويعقوب، وخلف، والأعمش [18]، وهي أصحُّ وأفصح؛ قال (طرفة بن العبد):

ليس قومي بالأبعدين إذا ما قال داعٍ من العشيرة: هَيْتَا » [19].

ويبدو أنّ (الماوَرديّ) لم يكن وحده من رجّح هذه القراءة، فقد سبقه لذلك (الطبري) الذي قال فيها: « وأَوْلى القراءة في ذلك، قراءة من قرأه: (هَيْتَ لَكَ) بفتح الهاء والتاء، وتسكين الياء، لأنّها اللغة المعروفة في العرب دون غيرها » [20].

واستند (الطبري)، و(الماوردي) في ترجيحهما إلى فصاحة القراءة التي رجّحاها، غير أنّ القراءتين متواترتان كلتاهما، قرأ بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى.

ب-ترجيحه قراءة متواترة على قراءة شاذّة:

من السبل التي سلكها (الماوَرديّ) في (الترجيح بين القراءات) ترجيحُ قراءة متواترة على أخرى شاذة، واستعمل في ذلك عبارة: (وعليها الجمهور)، في إشارة منه إلى أنّها الراجحة.

من ذلك حديثه عن قراءتين في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (الأعراف، الآية 40)، حيث قال: « في (الجَمَل) قراءتان:

إحداهما: وعليها الجمهور, (الجَمَل) بفتح الجيم وتخفيف الميم [21]، وهو ذو القوائم الأربع.

والثانية: (الجُمّل) بضمّ الجيم، وتشديد الميم، وهو القلس الغليظ, وهذه قراءة (سعيد بن جبير), وإحدى قراءتي (ابن عباس) » [22].

فرجّح القراءة المتواترة على القراءة الشاذة، وهذا هو ما سار عليه العلماء.

ج-استحسانه إحدى القراءتين:

قد يستحسن (الماوَرديّ) قراءة أوردها، ويستدلُّ بها على معنى من المعاني التي يريدها، ومن ذلك استحسانه لقراءة (ابن عامر) المتواترة في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة، الآية 148)، وذلك حين قال: « وفي قوله تعالى: (هو مُولِّيها) قولان:

أحدهما: أنّ أهل كلّ وجهة هم الذين يتولّونها ويستقبلونها.

والثاني: أنّ أهل كل وجهة الله تعالى هو الذي يولّيهم إليها ويأمره باستقبالها.

وقد قرئ (هو مُولِّاها)، وهي قراءة ابن عامر، وابن عباس، وأبي بكر، وعاصم، وأبي جعفر [23]، وهذا حسَن، يدلُّ على الثاني من القولين » [24].

وبالعودة إلى القرن الرابع نجد (أبا إسحاق الزجاج) يستحسن هذه القراءة أيضًا في معانيه، حيث يقول: « وقد قُرِئ أيضًا: هو مُوَلِّاها. وهو حسن» [25].

ويُلاحَظ أنّ (الماوردي) لم يكتفِ باستحسان هذه القراءة، بل استشهد بها على أحد القولين الذَين أوردهما.

د- عدم ردّه على من يعيب القراءة:

بعد أن ذكرنا ترجيح الماوَرديّ واستحسانه لبعض القراءات، نعرض الآن لصورة أخرى من صور موقفه منها، وهو عرضه للقراءة، ثم إيراده لردّ بعضهم لها، من دون تعليق منه، أو تعقيب، فحين فسّر قوله تعالى: ﴿لإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾ (قريش، الآية

١)، قال: «قرأ (عكرمة): (ليأْلَفَ قريش), وكان يعيب على من يقرأ (لإيلاف قريش)»[26].

وقراءة (لإيلاف قريش) هي قراءة سبعية متواترة، وكان الأجدر بـ (الماوَرديّ) الردّ على مُعيب هذه القراءة، وعدم الاقتصار على عرضها، لئلّا يصيبَ اللبسُ من ليس له علم بالقراءات، متواترِها وشاذِّها.

خاتمة:

لنا أن نقول إنّ من يقارن بين (ترجيح) (الماوَرديّ) بين (القراءات)، وترجيح غيره من المفسّرين يجد أنّ تفسيره قد حوى النزر القليل فقط من ذلك، فأمثلة معدودة، لم يستفض فيها (الماوَرديّ) في إبراز موقفه من (القراءات)، ربّما تدلّنا على أنّها مقصودة، وأنّه ينظر لـ (القراءات) نظرة فيها من التقديس الشيء الكثير، غير أنّ بعض أهل العلم قد يفاضل بين (القراءات) من حيث الأبلغ، والأفصح، ولا مفاضلة من هذه الناحية؛ لأنَّ كلَّ قراءةٍ مقصودةٌ لمعنى، سواء ظَهَرَ هذا المعنى، أم ما زال مختبئًا خلف تلك اللفظة التي جاءت بها القراءة، وهذه الألفاظ والتراكيب التي وُضعت للتعبير عن هذا المعنى في تلك القراءة أبلغ من غيرها الموضوعةِ للتعبير عن معنى آخَر في القراءة الأخرى؛ فمعنى كلِّ قراءةٍ مختبئٌ خلف ألفاظِها؛ فينبغي حينئذ تبيان معانيها كلّها، ومحاولة الجمع بينها بتضافر القرائن المُتاحة.

الهوامش:

---

[1] ينظر ترجمته في: أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، بيروت، 2002م، ج13، ص587، وياقوت الحموي، مُعجَم الأدباء، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1993م، ج5، ص1957، وأحمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، د.ط، بيروت، 1990م، ج3، ص228، وأحمد بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، مؤسسة الأعلمي، ط2، بيروت، 1971م، ج4، ص260، وعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، طبقات المفسّرين، تحقيق: علي محمّد عمر، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1397ه، ص83، وخير الدين الزركلي، الأعلام، ط5، دار الملايين،

بيروت، ج4، ص327، وعمر رضا كحالة، مُعجَم المؤلفين، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1957م، ج7، ص189. وبكر بن عبد الله أبو زيد، مُعجَم المناهي اللفظيّة وفوائد في الألفاظ، دار العاصمة، ط3، الرياض، 1996م، ص115.

[2] ينظر: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، طبقات المفسّرين، مصدر سابق، ص83.

[3] ينظر: بكر بن عبد الله أبو زيد، مُعجَم المناهي اللفظيّة وفوائد الألفاظ، مصدر سابق، ج1، ص114.

[4] ينظر: ياقوت الحموي، مُعجَم الأدباء، مصدر سابق، ج5، ص1955.

[5] عبد الكريم السمعاني، الأنساب للسمعانيّ، تحقيق: عبد الرحمن المعلميّ اليماني وآخرون، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، الهند، 1962م، ج12، ص60، وأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج13، ص587.

[6] ينظر: أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج13، ص587.

[7] ينظر: علي بن محمّد الماوَرديّ، النكت والعيون، تحقيق: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 2012م، ج1، ص6.

[8] ينظر: عبد الله بن إبراهيم الوهيبي، العز بن عبد السلام: حياته وآثاره ومنهجه في التفسير، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، أطروحة دكتوراه، الرياض، ط2، 1982، ص167.

[9] ينظر: أحمد بن فارس القزويني، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ط، القاهرة، 1979م، ج2، ص489، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت، 1414ه، ج2، ص445-446، وأحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، القاهرة، د.ت، ج1، ص219.

[10] جمال أبو سلحوب، منهج القرطبي في القراءات وأثرها في تفسيره، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، 2000م، ص125.

[11] ينظر: عبد الباسط الأسطل، منهج الإمام الشوكاني في عرض القراءات في تفسيره، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، 2008م، ص147.

[12] ينظر: حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم، ط1، الرياض، 1966م، ج1، ص89، 100، 104.

[13] محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمّد الضبّاع، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، د.ت، ج1، ص11.

[14] بدر الدين الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ط1، القاهرة، 1957م، ج1، ص339.
[15] يوسف بن محمد خلف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، دار الصميعي، ط1، الرياض، 2007م، ص259.
[16] ينظر: بدر الدين الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج1، ص227-240.
[17] ينظر: أحمد بن محمد النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير عابد، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1988م، ج2، ص133، ويحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، القاهرة، د.ت، ج2، ص40، وأبو الفرج الجوزي، زاد المسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1422ه، ج4، ص201، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين، ط1، دمشق، 2000م، ج4، ص220.
[18] ينظر: أيو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، د.ط، بيروت، د.ت، ج5، ص294، وفخر الدين محمّد بن عمر الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، 1420ه، ج18، ص116، ومحمّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار ابن تيمية، ط2، القاهرة، د.ت، ج16، ص26 وما بعدها. 106/12، و محمد بن محمد بن يوسف الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، ج2، ص293، ومحمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير – دار الكلم الطيب، ط1، دمشق – بيروت، 1414ه، ج3، ص16، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، مصدر سابق، ج4، ص218.
[19] علي بن محمّد الماوَرديّ، النكت والعيون، مصدر سابق، ج3، ص23. والبيت نسبه الماوَرديّ إلى طرفة بن العبد، وليس في ديوانه، وقد نُسب إلى طرفة بمثل رواية الماوَرديّ في: محمّد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق، ج12، ص181، وأبو إسحاق إبراهيم الزجاج، معاني القرآن، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1988م، ج3، ص100، وأبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصيف وغيره، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، القاهرة، 1994م، ج1، ص337، وأبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ومجمع البيان، تحقيق: محمّد مهدي نجف، دار المعرفة، د.ط، بيروت، 1988م، ج5، ص340.

[20] محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق، ج16، ص30.
[21] ينظر: أبو حيان محمّد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج4، ص297، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، مصدر سابق، ج3، ص47.
[22] علي بن محمّد الماوَرديّ، النكت والعيون، مصدر سابق، ج2، ص223. وينظر القراءة في الحاشية السابقة.
[23] ينظر: أبو حيان محمّد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج1، ص437، وأحمد بن الحسين بن مهران الطبرسي، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حاكيمي، مجمع اللغة العربية، د.ط، دمشق، 1988م، ص137، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، مصدر سابق، ج1، ص213.
[24] علي بن محمّد الماوَرديّ، النكت والعيون، مصدر سابق، ج1، ص205-206.
[25] أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، معاني القرآن، مصدر سابق، ج1، ص225.
[26] علي بن محمّد الماوَرديّ، النكت والعيون، مصدر سابق، ج6، ص346. وينظر قراءة (ليأْلَف قريش) في: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، 572/6، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، مصدر سابق، ج10، ص597. وقراءة (لإيلاف قريش) هي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، كما ورد في: محمّد بن محمّد بن يوسف ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، ج3، ص403، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، مصدر سابق، ج4، ص218.